موجوده في المضمر **قوله** لم نقل انا نحمل ان مريد انه لم نقل انا العاصي
على ان يكون العاصي بدلا على مذهب من يجوز كما صرح به في الشرح ويحتمل ان
مريد انه لم نقل انا اسبك وقد ذكر الوجهين معا في سرحه للمفتاح **قوله**
هذا الخ ظاهر هاسبق من كلام المص ان يكون اشارة الى وضع المظهر موضع المضمر
ويكون الاشارة بقوله لهذا العبد الى ما يكون اسما ظاهرا وضع موضع ضمير لغا
او ضمير المتكلم فانه لم يسبق في المسئلة غير هما وح فلو اجرى الكلام على ظاهره
لم يكن في عبارة المص شئ من السماح اذ مفاد المعنى ان وضع المظهر موضع الضمير
غير مختص بالمسند اليه ولا وضع المظهر موضع المضمر مختصا بان يكون المقول
له هو الاسم الظاهر والمقول عنه هو ضمير الغائب او المتكلم بل كل ايا الا انه
لما كان هذا المفسير موجبا لجيئه في كلام السكاكي كان الوجه هو الحمل عليه
فلذلك جعله السامح عليه الا لم يسبق الا وضع المظهر موضع المضمر والنقل
فيه غير واجب اذ معنى وضع المظهر موضع المضمر الاتيان به في موضع يستحق
المضمر وذلك لا يستدعي ان يكون المضمر قد ثبت له نقل فكيف يصح تسمية المشار اليه
به لانا نقول يصح تسميته الوضع المذكور نقلا ولذلك قال المص بعد هذا نقل
وذلك انه كثيرا ما يترك الشئ الذي يمكن وقوعه مقوله الواقع المتحقق
فيقال صدق فم الوكيه مع انه لم يكن هناك سعة **قوله** ولا خلو العبارة عن
تسامح لان معناه الظاهر ان النقل عن الحكاية الى الصيغة ولا يختص هذا النقل
اى بالنقل عن الحكاية الى الصيغة وفاك ظاهر **قوله** وسواء كان كل منهما
ممكن ان يقال المناسب لهو الاقتصار على الاول فان المساوي من المضارب
بل هنا ان يذكر بعدها ما نحن عنه الذي نبحث عنه الاختصاص وكان
الاختصاص منفيا عن المسند اليه وعن كونه من الحكاية الى الصيغة فقط
فاشار الى المعنيين في قوله بل كل من الخ والى المعنيين في الاول

بقوله مطلقا

بقوله مطلقا **فان قيل** قد يكون في الكلام ولا لة على خلاف ما
السكاكي والجمهور مع ان مقصد المص التنبيه على ذلك كما يشعر به قوله
والمشهور **قلت يكفي في افاده** ذلك قوله وليتبين هذا النقل فان
المشار اليه في النقل الذي سبق وهو وضع كل من التكلم والخطاب
والغيبة موضع الاخر فالمعنى ان مجرد هذا النقل يسمى عند السكاكي التفاتا
خلافا لما عليه الجمهور فانهم لا يكتفون بمجرد هذا النقل **قوله** من جهة
الى جهاته وصل ما حوذ من الالتفات الانسان منه اذا يش وهو الانشعاب
والعوقطاهر **قوله** خطابا للمتكلم التفاتا مل قوله للملك مجرد
فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا ينافاه منهما كما اشار اليه الشارح في
الكشاف وردت بان مبنى التجريد على معارضة المنوع للممنوع منه ليترتب
عليه ما قصد من المبالغة في الوصف وبدون الالتفات على احد المعنى
لحصل ما اريد بتلك التراكيب المجيء في صور اخرى غير ما يستحق بحسب المظاهر
ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني
من ان ابا علي وابن جني وابن الحاجب حكموا بان ليلك مجردة وليس بالتفات
فالصواب ان الملك ان حمل على الالتفات لم يكن مجردا وان عد مجردا
لم يكن التفاتا كذا ذكر المحشي السيد في حواشي الكشاف وقال
الفاضل حسن في انا سبك المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات
لاستواطهم فيه سبق التعبير بطريق اخر كما هو مذهب الجمهور
ومع طرو هذا الاحتمال يحقق الما يبد ممنوع كما لا يخفى على المنصف
قوله شرط ان يكون التعبير الخ لم يعرض لهذا الشرط على مذهب
السكاكي عند قوله ويسمى هذا النقل التفاتا كما حكاه المص لان لفظ النقل
يعني عنده ولان المص يرى ان السكاكي لا يشترط في الالتفات مخالفة مقتضى

فان قيل الظاهر ان يكون
مجردا لانه لم يأت الا بضمير
الملك فكيف يكون مجردا عن
الالتفات والجواب ان الالتفات
الخ منه

Copyright © King Saud University